ترجمات | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 12 يوليو 2017

الخطاب والتواصل



بول ريكور
ترجمة: عزالدين الخطابي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الخطاب والتواصل[1]

بول ريكور

ترجمة: **عزالدين الخطابي**

(1) النص الأصلي:

Paul Ricoeur, La communication, Actes du XVe congrès de l’association des sociétés de philosophie de langue française, Montréal, 1973, éd. Montmoreney, in, Ricoeur I, (Sous la direction de Myriem Revault d’Allonnes et de François Azoui, Paris, éditions de l’Herne, 2004, pp. 91- 128.

ملخص:

حظيت أعمال ريكور (1913 - 2005) باهتمام كبير من طرف المتتبعين لمساره، داخل وخارج فرنسا، بفضل أصالتها وعمقها والتزامها الأخلاقي والسياسي المتميز. وقد تموقع فكره عند ملتقى ثلاثة اتجاهات فكرية، وهي: الفلسفة التأملية الفرنسية والفلسفة الألمانية (ظاهراتية هوسرل وهرمينوتيقا غادمر بالخصوص) والفلسفة التحليلية الأنجلو ساكسونية؛ وهو ما سمح له بإقرار «هرمينوتيقا نقدية» تمنح الأهمية لتعدد التأويلات. ويندرج النص الذي قمنا بترجمته، ضمن انفتاح ريكور على قضايا اللسانيات عموما، وقضايا التداولية وأفعال الخطاب بشكل خاص؛ فقد انطلق من تساؤل أثاره رومان جاكوبسون حول العوامل المكونة لكل عملية لسانية ولكل فعل تواصلي شفاهي، ليؤكد بأن ألفاظا مثل: الرسالة والمرسل والمتلقي، تتضمن نظاما للمقاصد يتجاوز كل مقاربة سيكولوجية للتمثل. وبعد مناقشته لأطروحات دوسوسير وبنفنيست وأوستين وغرايس وفريج وستراوسون وسورل، سيعتبر بأن تحديد الوضع الحقيقي للأفعال الذهنية ضمن اشتغال الخطاب، يقتضي استثمار أطروحات الظاهراتية (هوسرل) وأيضا الفلسفة التحليلية (فتجنشتاين وراسل)، في إطار ما دعاه بالظاهراتية اللسانية.

I - التواصل الإشكالي

يتبنى الفيلسوف واللساني [ومعهما عالم اجتماع التواصل أيضا] مواقف متباينة بخصوص التواصل؛ فبالنسبة إلى الساني، يعتبر هذا الأخير واقعا، فهو المعطى الذي يمكن انطلاقا منه، بناء علم خاص به. هكذا، قام رومان جاكوبسون R. Jakobson في نص ختامي لمحاضرة متعددة التخصصات ألقاها سنة 1960 في موضوع «اللسانيات والشعرية»، بإثارة التساؤل حول «العوامل المكونة لكل عملية لسانية ولكل فعل تواصلي شفاهي»، حيث حدد ستة عوامل أساسية، وهي: «المرسل الذي يبعث رسالة إلى المتلقي؛ ولكي تتسم الرسالة بالفعالية يجب أن تستدعي سياقا تحيل عليه [...] بعد ذلك تقتضي الرسالة سننا مشتركا، بشكل كلي أو جزئي على الأقل بين المرسل والمتلقي [...]، وأخيرا تتطلب الرسالة اتصالا وقناة مادية ورابطة نفسية بين الطرفين المذكورين [...]». تلك إذن، هي «العوامل اللازمة لكل تواصل شفاهي».

(**بحوث في اللسانيات العامة**، ص. 213 - 214)

ولا يشكل التواصل في حد ذاته موضوعا متميزا؛ فقد سمي كما رأينا بـ «العملية اللسانية» وبـ «فعل التواصل الشفاهي»، باختصار فهو يمثل ما يحدث فعليا بين الناس؛ ذلك أن تفسير التواصل يعني فهم اللعب المركب للعوامل الستة المذكورة وارتباطها بوظائف لسانية مقابلة لها وأيضا التحولات الشكلية من وظيفة لأخرى، بحسب تنوع الرسائل. يقول جاكوبسون: «يخضع الوضع الشفاهي للرسالة أولا وقبل كل شيء، للوظيفة المهيمنة».

وبهذا الصدد، حدد ست وظائف هي كما يلي: الوظيفة المرجعية التي يتم فيها التأكيد على السياق، والوظيفة الانفعالية أو التعبيرية المتمركزة حول المرسل، والوظيفة التأثيرية التي تتجه صوب المتلقي، والوظيفة الانتباهية أو الاتصالية التي تهدف الرسائل من خلالها إلى إقرار أو تمديد أو قطع التواصل، والوظيفة الميتا ـ لغوية أو الواصفة للغة التي يركز فيها الخطاب على السنن أو الشفرة، وأخيرا الوظيفة الشعرية التي يتم التركيز فيها على الرسالة باعتبارها كذلك. وقد لاحظ جاكوبسون بهذا الخصوص: «بأن هذه الوظيفة التي تبرز الجانب الملموس للعلامات، تعمق في نفس الآن، التفرع الثنائي الأساسي للعلامات وللموضوعات»، وهو ما سنعود إليه لاحقا.

يتلخص جوهر هذا التحليل في العبارة التالية: يبعث المرسل رسالة إلى المتلقي، وهو أمر يحصل ويحدث فعلا، وبالتالي فنحن نفهم على الفور ما تعنيه ألفاظ مثل رسالة، مرسل، متلقي، أرسل. ويمكننا أن نعقد هذه الخطاطة بإضافة ألفاظ مثل سنن (شفرة)، سياق واتصال، كما يمكننا أن نبسط هذه العملية خارج الثنائية الأساسية للمتحاورين وللرسالة التي تقطع المسافة بينهما. هكذا، فإن علم اللغة يعتبر التواصل واقعة

أولى، يحدد مكوناتها وعواملها ووظائفها، وهو مصيب في اعتبار التواصل كمعطى، لأن تبادل الرسائل واقع قائم، بل إن سوء التفاهم نفسه هو مجرد عرض في مسار التبادل الذي يحدث بطريقة أو بأخرى. بالتالي، نقول إن التواصل هو واقعة أولى يتأسس العلم انطلاقا منها.

يختلف موقف الفلسفة من التواصل، عن الموقف السابق، لأنها لا تقبل ببداهة الأشياء، بل تعتبر بأن كل شيء يحمل لغزا في طياته. لنتأمل مرة أخرى في عبارة جاكوبسون التالية: «يبعث المرسل رسالة إلى المتلقي». فالجانب الإشكالي في التواصل يتمثل في هذا التشكل الثنائي والزوجي للمتخاطبين، أي في غيريتهما. فعلى الفور نجد أنفسنا خارج وضعية لغوية، توجد فيها اللغة دون متكلم، وهو ما قد يحير العالم اللساني نفسه، ما دام علمه انبثق بالضبط، في فترة فرديناند دوسوسير de Saussure Ferdinand، من تعليق الكلام ومعالجة اللغة بمستوى من التجريد لا يطرح فيه سؤال: «من يتكلم؟».

هكذا، فإن الموضوع الأول للسانيات، يتمثل في لغة بدون متكلم. أما التواصل، فيشكل موضوعا آخر، وستسمح لنا العبارة البريئة لجاكوبسون بتجاوز عتبة الخطاب [وأنا أعتبر هذه اللفظة معادلة للفظة الكلام، كما حددها دوسوسير]، ذلك أن صيغتي «عملية لسانية» و«فعل التواصل الشفاهي»، هما الوحيدتان المحددتان لهذه العتبة. والحال، أننا بمجرد تجاوز هذه الأخيرة، نجد أنفسنا أمام محركين آخرين، ولا يطرح ذلك أية مشكلة بالنسبة إلى الفهم المتعلق باللغة الأحادية؛ فالتفكير يظل منحصرا إن لم نقل منحازا إلى تمثل شبه فيزيائي لمرسل ولمتلقي وإلى تمثل لقناة مادية وترابط نفسي يؤول بدوره وفق نموذج النقل الفيزيائي، ويتدعم هذان التمثلان بفعل الخلط القائم بين لغة اللسانيات ولغة النظرية الفيزيائية للتواصل.

سأقول من جهتي - وهذا أول قرار فلسفي أتخذه عند بداية هذا التأمل - إن التواصل لا يخضع للاستشكال الجذري إلا عندما يقطع مع كل تمثل شبه فيزيائي للرسالة ولترميزها ولفك رموزها، وهو ما يسمح لنا، سيرا على نهج كل من لايبنتز Leibniz وهوسرل Husserl بإقرار فكرة عنصرين أولين أي سلسلتين من الأحداث السيكولوجية، حيث لا يمكن لأي حدث داخل الواحدة أن ينتمي إلى الأخرى. فالثنائية التي يتطلبها هذا التشكل، تعتبر كذلك عندما تفهم السلسلتان المتضمنتان للأحداث كمجموعتين غير متقاطعتين. عندها فقط، يصبح التواصل مشكلة ولغزا رائعا، لأن ما سيقره التأمل أولا، هو عدم تواصل العنصرين الأولين وليس فكرة التواصل. بالمقابل، سيصبح هذا الأخير بمثابة مفارقة تخفيها التجربة اليومية واللغة العادية ولا يعترف بها علم التواصل. والمفارقة هي أن التواصل هو انتهاك بالمعنى الحقيقي لتجاوز الحد، أو بالأحرى لمسافة غير قابلة للتجاوز. ويوجد هذا الانتهاك بشكل ضمني في كل العوامل والوظائف المحددة من طرف رومان جاكوبسون، حيث تتجلى آثاره على الكلمات نفسها، وما عليكم إلا أن تستحضروا معي كلمات: أرسل، رسالة، مرسل، متلقي، فضلا عن لفظة اتصال. تتحدث العوامل الأخرى أيضا عن التجاوز، مثل

السنن (الشفرة) الذي يعتبر «مشتركا» والسياق المستهدف من طرف المرجع، والذي يشكل البرانية المطلقة وبالتالي الانتهاك نفسه، بالنسبة إلى الرؤية القائمة على العناصر الأولية. والآن، اتضحت مهمتنا المتمثلة في فهم الخطاب بوصفه انتهاكا لعدم تواصل العناصر المذكورة.

وقبل الخوض في هذه المهمة، أريد الإجابة على الاعتراضين التاليين: فرب متسائل عما إذا كان من الضروري، ضمن إدراج الخطاب والبحث من خلاله عن شروط إمكانية التواصل، الإقرار بوجهة النظر المتعالية للنزعة الذرية الروحية وتحويل الواقعة المبتذلة للتواصل إلى مفارقة. وجوابي هو أن التواصل لا يصبح مشكلة إلا عبر الحركة المتعالية التي تقوم بتعليق الخاصية العادية - أي البديهية والطبيعية - بالمعنى الفيزيائي لهذا الفعل.

فالانفتاح على منظور الوعي كمجال متعال وكتسلسل نسقي منغلق، هو الذي يسمح لوحده، باعتبار التواصل مشكلة.

وبإمكاننا من دون شك، أن نباشر نظرية الخطاب دون المرور عبر النزعة الذرية الروحية، مع العلم بأن النظرية المذكورة لا تعتمد على هذه الأخيرة، لإبراز ما يميزها. فوظيفة التأمل المتعالي الذي يدرجها، تتمثل في وضعها مباشرة داخل فضاء لهواني ومنطقي وظاهراتي، مغاير لفضاء الطبيعة. وبهذا المقتضى، يمكن للخطاب أن يؤسس التواصل الذي لم يعد بديهيا، غير أن هناك إمكانية لتقديم نفس الاعتراض بطريقة أكثر جذرية. فرب قائل إن مدخل التأمل المتعالي لا يعتبر غير مفيد فقط، بل هو ضار أيضا، فمعه نتفادى النزعتين الطبيعية والفيزيائية، لكننا نسقط في النزعة السيكولوجية المتعالية التي تدرج من جديد النزعة الذهنية، من خلال لفظتي «الوعي» و«الحدث النفسي»؛ وهو ما ترفضه اللسانيات الحديثة برمتها.

بالتالي، فإن موقفي البدئي سيزيد من تعقيد المشكلة، وأنا أعترف بقوة هذه المؤاخذة ولن أكتفي لمواجهتها، بالإعلان على عدم وجود محرمات (طابوهات) بالفلسفة، وعلى أنه من الضروري التوقف عن استخدام لفظتي «نزعة ذهنية» و«نزعة سيكولوجية» المتحولتين اليوم إلى فزاعتين للإشارة إلى الممنوعات.

سيكون جوابي مغايرا، ولن يدرك إلا عند نهاية هذا العرض، وأتمنى أن أتمكن من إبراز كيف أن نظرية الخطاب، وبخلاف نظرية اللغة بدون متكلم، تتضمن عوامل من اللازم نعتها بالنفسية مثل الاعتقاد والرغبة والانخراط إلخ... وسنعمل تدريجيا على موضعة هذه العوامل انطلاقا من الجوانب غير السيكولوجية للخطاب. وعلى مستوى أوسع، يتضمن المعنى الأساسي لألفاظ من قبيل الرسالة والمرسل والمتلقي، نظاما للمقاصد، لن يجد تبريره إلا في التأمل المتعالي. وفي الأخير، أريد أن أحتفظ بإجابة حاسمة إلى حين الانتهاء من عرضي، وسأكتفي الآن بإثارتها من خلال السؤال التالي: إذا كان الخطاب هو اللاتواصل الذي تم

تجاوزه، ألا يتعين على نظرية الخطاب التي لن تكون نظرية منتصرة بل مناضلة في التواصل، أن ترجع في آخر المطاف إلى شرط اللاتواصل الذي يضفي الهشاشة على الخطاب، وبالتالي إلى شرط العناصر الأولية التي تحدد المسافات؟

ما ينبغي تأسيسه إذن، هو تجاوز ما يستعصي على المجاوزة لعدة اعتبارات. هكذا، فإن انطلاقي من العناصر الأولية سيجد مبرره على مستوى عرضي برمته، ليس فقط من خلال جوانب الخطاب المحدد لفعاليته، بل أيضا عبر إبراز الهوة التي لا يستطيع الخطاب تجاوزها.

II - اللسانيات والخطاب

إلى أي مجال تنتسب نظرية الخطاب؟ أما زالت تابعة للسانيات؟ لا بد من الاعتراف بأن لسانيات الخطاب لم تتمكن من التطور نظرا للتقدم الهائل الذي حصل في مجال لسانيات اللغة وفي النماذج السيميائية التي أنتجتها ونشرتها. ذلك أن لسانيات الخطاب وجدت صعوبة كبيرة في التخلص من مفهوم «الكلام» المقترن بفردينان دوسوسير، وهو مفهوم مترسب، وأقصد بذلك أنه ما يتبقى عندما تتم موضعة اللغة أي التخريج الفيزيائي والإنجاز الفردي وحرية التركيب إلخ...ولهذا السبب بالضبط اقترح إميل بنفينست Emile Benveniste في محاضرة افتتاحية لمؤتمر جمعيات فلسفة اللغة الفرنسية[1]، لسانيات للخطاب، مختلفة عن تداولية اللغة، لتحرير نظرية الخطاب من وضعيتها الهامشية. ونحن نتذكر كيف كان إميل بنفنيست يشدد على التقابل بين الخطاب واللغة. فبالنسبة إليه، لا يرتكز هذان الطرفان على نفس الوحدات، ذلك أن وحدة اللغة هي العلامة، وهو ما يفسر كيف أنه خص كل ما يتعلق بنظام العلامة، بصفة دلالية، فوحدة الخطاب هي العبارة التي تتوفر وحدها على مدلول أو بالأحرى على مقصود، كي نتفادى كل خلط مع التمييز بين الدال والمدلول الخاص بالعلامات، أي التمييز الدلالي؛ فالمقصود، هو ما يريد المتكلم قوله، لهذا يجب أن تقترن الدلالة بالخطاب وليس بالعلامة.

وهناك اختلاف آخر بين هذين الأخيرين، فمدلول العلامة يختزل في الاختلاف الملازم لنظام العلامات ويتميز المقصود بالخاصية التركيبية التي دعاها أفلاطون ومن بعده أرسطو ثم القرون الوسطى بالتركيب والقسمة، وهو ما ندعوه حاليا بالترابط الحملي، حيث يعتبر المعنى الدلالي في نفس الوقت، بمثابة «الفكرة» المتطابقة مع الفهم الشامل للعبارة وأيضا كقيمة سياقية للكلمة تم الحصول عليها عبر الفصل التحليلي للجملة. وسينتج عن ذلك تقابل جديد يجهل مدلول العلامة بمقتضاه، الاختلاف القائم بين المعنى والمرجع. وهناك سببان يفسران هذا الأمر، وهما: كون نظام العلامات لا يتوفر على خارج، لأن كل الاختلافات توجد بداخله؛ من

---

1. «La forme et le sens dans le langage», in Le langage II, p. 29-40, Actes du XIII congrès des sociétés de phil - sophie de langue française, Neuchâtel, 1961

جهة أخرى، وبفعل الخاصية الافتراضية للنظام المذكور، فإن العلامات تتوفر على قيمة فرعية أو مفهومية بشكل خالص. ونظرا للخاصية التركيبية والتحليلية للعبارة، سيكون المرجع في نفس الآن، مرجعا للعبارة المفهومة بشكل شمولي - حيث يشير إلى وضعية الأشياء -، أو مرجعا للكلمة - حيث يشير إلى موضوع خاص -.

أما التعارض المهم في هذا المقام أيضا، فيتمثل في كون «النزعة الدلالية» للغة غير قابلة للترجمة، بالمقابل فهي قابلة للتعميم على سلوكيات أخرى مشفرة تتماثل بنيويا مع اللغة. فالمقصود وحده هو القابل للترجمة، وبصيغة أخرى، فنحن لا نترجم اللغة، بل نترجم من لغة إلى أخرى، فما نترجمه هو الخطاب نفسه ومقصده و«نزعته الدلالية».

وأريد ختم هذا التذكير بأفكار بنفنيست بالارتكاز على نقطته الأولى: فإذا كانت وظيفة العلامة هي الدلالة، فإن الخطاب هو الذي سيقوم لوحده بوظيفة التواصل. وبالفعل، فنحن لا نستخلص وظيفة التوسط مما لا يتضمن سوى الاختلافات. ذلك أن الخطاب وحده، باعتباره حاملا للمقصود وللمعنى وللمرجع، هو القابل للنقل من لغة إلى أخرى، وهو الذي يمارس وظيفة الوساطة. ويتم ذلك حسب بنفنيست في ثلاثة اتجاهات، بين إنسان وإنسان، من أجل ضمان الإدماج الاجتماعي، وبين الإنسان والعالم، بغاية تحقيق التوافق، وبين الروح والأشياء بغرض تنظيم الأفكار.

يتعين علينا الآن فهم هذا الترابط بين الخطاب والتواصل. فلماذا تعتبر «النزعة الدلالية» للخطاب مؤسسة للتواصل؟ للإجابة عن هذا السؤال، يجب ربط لسانيات الخطاب بمجالات أخرى سنأتي على ذكرها لاحقا. وبالفعل، فإن اللسانيات المذكورة تتموقع وسط التقابل بين ما هو سيميولوجي وما هو سيمانتيقي، وتكون مضطرة للتميز عن شيء آخر ونقصد به اللغة المتسمة بعدم وجودها فعليا وبكونها افتراضية فحسب؛ لهذا السبب اعتبر الخطاب مكملا للوجود الذي أضفاه التواصل على النظام الافتراضي للعلامات.

وقد أكد بنفنيست على ذلك في نص قديم له، أعاد نشره في مؤلفه الموسوم ب **مشكلات اللسانيات العامة**[2]، ضمن ما دعاه بـ «دعوى الخطاب»، كحدث وانبثاق تمثلهما اللغة التي تولد وتزول، بخلاف نظام اللغة الذي لا يظهر ولا يختفي، لأنه افتراضي. بالتالي، فإننا نحتاج الآن إلى اعتبار لا يكون فيه الخطاب بمثابة الحدث المنضاف إلى نظام افتراضي، بل سيكون بمثابة الفاعلية التي تستخلص منها اللغة، وباختصار، فإن ما نحتاج إليه هو اعتبار لا يتشكل الخطاب من خلاله، بفعل التعارض أو الإضافة بل بفعل فحص مباشر لما دعاه بنفنيست بـ «النزعة الدلالية». لكننا لن نترك لسانيات الخطاب قبل العمل في إطارها، على صياغة المشكلة التي سنبحث لها عن حل في مجال آخر. فما دعوناه بـ «النزعة الدلالية» للخطاب يبرز أمامنا على شكل تناقض. وكما أكد بنفنيست، فإن الخطاب هو الوحيد الذي يتوفر على قصد يتمثل في معناه وعلى مرجعية

2. «Les niveaux de l'analyse linguistique», Problèmes de linguistique générale, Paris, Gallimard, 1966, pp. 119-131.

متفردة باستمرار، لكن ومن جهة أخرى، يشكل الخطاب حدثا يظهر ويختفي. ويسمح لنا هذا التناقض الظاهري بالتقرب أكثر من مفارقة التواصل التي تدور حولها؛ فالخطاب كحدث، يعتبر حدا من حدود سلسلة الأحداث المشكلة للفرد. هكذا، فإن عبارة «القيصر يتكلم» تشكل حدثا، مثل عبارة «القيصر يجتاز نهر الروبيكوني».

بهذا المقتضى، تنتمي دعوى الخطاب إلى سلسلة معينة دون غيرها، فليس بروتوس Brutus هو الذي يلقي هذا الخطاب، ولا يمكننا نقل هذا الأخير من مجموعة مكونة من عناصر أولية إلى أخرى.

لكن الحدث يظل غريبا مع ذلك، فأخذ الكلمة وإلقاء الخطاب هو حدث من بين أحداث أخرى، وباعتباره كذلك، فهو لا ينتقل من مجموعة إلى أخرى. بالمقابل، فإن عبارة «اجتياز نهر الروبيكوني» هي بمثابة حدث ينتقل من مجموعة إلى أخرى. فالانتقال لا يقتضي الفهم هنا، وهذا هو الجانب الرائع من المسألة؛ ذلك أن ما يتعذر إيصاله تم تبليغه ! وطبعا، فإن المعنى أو «النزعة الدلالية» المرتبطة بهذا الحدث العجيب، هي التي تتحمل هذه الأعجوبة.

هكذا، فإن توقفنا عند لسانيات الخطاب كان مفيدا، فقد سمح لنا بالإحاطة بالمشكلة المتمثلة في اعتبار الخطاب حدثا يتجاوز وضعه عبر علاقته بمقصد يشكل معناه وعبر إحالته على وضعية معينة وعلى موضوعات وأيضا على مخاطبه.

وقد سبق لي في نص موجه ضد الهرمينوتيقا الرومانسية لحدث الكلام[3]، أن تحدثت عن المجاوزة Aufhebung للإشارة إلى عملية النفي التي يلغي الحدث بمقتضاها ويحتفظ به في منظور المعنى، وهي نفس مجاوزة الحدث التي أريد اعتبارها هنا كأساس للتواصل. وبالفعل، فإن كل خطاب ينجز كحدث، لكنه يفهم كمعنى. فكيف يمكن حصول ذلك؟ ذلك ما تحاول نظرية الخطاب إبرازه. لكن كيف يمكن تجاوز لسانيات الخطاب؟ فنظرية الخطاب التي أحاول من خلالها البحث عن أسس التواصل، لا تشكل نظرية مستقلة بذاتها، بل يجب البحث عن مكوناتها المتفرقة داخل سجلات مختلفة. وأقترح في هذا الإطار، تنسيق وترتيب ثلاثة مستويات لفهم ومعالجة «النزعة الدلالية» للخطاب.

فعلى المستوى الأول، سأركز على نظرية الملفوظات وسأنهل لهذا الغرض، من الفلسفة التحليلية الأنجلو - ساكسونية ومن الفلسفة الظاهراتية، مع العمل على التوفيق بينهما على مستوى منطق تأكيدي.

وعلى المستوى الثاني، سآخذ بعين الاعتبار نظرية «أفعال الكلام» Speech - Acts التي بلورها أوستين Austin، وسأعمل هنا أيضا على ربطها بالظاهراتية، عندما تنتقل من منطق التأكيد إلى منطق الحكم، كما فعل هوسرل Husserl في عمله الموسوم ب **المنطق الصوري والمنطق المتعالي.**

3. Evénement et sens dans le discours, un appendice à Michel Philibert ; Paul Ricœur ou la liberté selon l'esp - rance; Paris; Seghers; 1971; P. 179

وفي الأخير، سأركز على مستوى المقاصد، معتمدا على عمل معروف بالكاد في البلدان الفرنكفونية لبول غرايس Paul Grice تضمن قراءات لأعمال وليم جيمس Willian James، قدمت بجامعة هارفارد سنة 1969 في موضوع «الدلالة والمحايثة»، مع الاعتماد أيضا على بعض الجوانب المشابهة ضمن الظاهراتية. ويمكننا على هذا المستوى، موضعة عوامل الخطاب المسماة «سيكولوجية» أو «ذهنية».

ما الداعي إلى وضع هذا الترتيب؟ إن ذلك يعود إلى كون القول المركزي لهذا العرض يتمثل في إبراز كيف أن ارتقاء الحدث إلى معنى داخل الخطاب يؤسس عملية التواصل. فبانطلاقنا من النواة المنطقية للخطاب، نبلغ أساس العملية المذكورة مباشرة. فما يتم إيصاله في المقام الأول هو منطق الخطاب الذي يجعل الحدث برانيا بالنسبة إلى ذاته، ويخرج الخطاب من ذاته أيضا، ويجعله منفتحا على متكلم آخر. باختصار، تضعنا النظرية المنطقية للملفوظات على الفور، داخل نقطة تصبح فيها الرسالة قابلة للإيصال بفعل الصيرورة الكونية الكامنة فيها.

لكن نظرية الملفوظات لا تشكل في نظري سوى درجة أولى ضمن نظرية إيصال الخطاب. فما يخضع للتواصل في هذا الأخير، ليس هو المعنى فقط - في شكله القضوي الحصري - بل هو أيضا «قوته» (وهذا القول لأوستين). وبيان ذلك، أن ملفوظا معينا يمكن أن يعتبر تقريريا أو نظاما أو وعدا. فإرسال الرسالة، حسب تعبير جاكوبسون، هو إنتاج فعل خطابي كامل يشمل المعنى والقوة.

في الأخير، سنسجل عند بلوغنا مستوى المقاصد، بأن عملية التواصل تمتد إلى ما وراء معنى وقوة قول ما، وبأن المتكلم نفسه يوصل شيئا من ذاته. فالمتكلم يتواصل مع ذاته إلى حد معين. لكن، ما الذي يتم التعرف عليه في هذه العملية؟ ذلك هو السؤال الذي سيعالجه هذا البحث في المرحلة الثالثة. هكذا سنبلغ عتبة نهاية بحثنا عبر إثارة السؤال التالي: ما هي خلفية عدم قابلية التواصل التي ترسم العملية التواصلية وفق الأطراف الثلاثة المتمثلة في المعنى والقوة ومقاصد التعرف؟

III - منطق المعنى وقابلية التواصل

نبدأ أولا بالمرحلة الأولى؛ فقد أثرت ثلاثة أعمال متزامنة تقريبا، عند منعطف القرن العشرين، في ميلاد نظرية الملفوظات المنظور إليها من زاوية منطق المعنى، وهي المقالات الشهيرة لغوتلوب فريج Gottlob Frege حول المعنى والمرجع Sinn Und Bedeutung, Object und Bergriff والأبحاث المنطقية لهوسرل ومبادئ الرياضيات Principles of Mathématics لراسل Russell.

هكذا تم تأكيد استقلالية المعنى المنطقي عن العمليات السيكولوجية، لكن بثلاث طرائق مختلفة؛ وبنفس الطرائق المختلفة تم ربط الاستقلالية المذكورة بنزعة واقعية، أزالت المعنى من الذاتية من أجل استنباته داخل الواقع. وأريد التأمل في هذين الجانبين وفي الرابطة القائمة بينهما، من المنظور الخاص القاضي بتبرير قابلية الخطاب المبدئية للتواصل.

يبدو موقف فريج أكثر تأثيرا ضمن أولى المقالات المذكورة التي تتسم بإيجاز رائع[4]. ففي هذا النص ضرب الكاتب عصفورين بحجر واحد؛ فمن جهة أكد بأن المعنى (Sinn) ليس شيئا موجودا بالطبيعة أو بالذهن، فهو غير قابل للاختزال إذن في التمثل (Verstellung) الذي يختلف بحسب الذوات، ويتنوع لدى الذات الواحدة بحسب الأزمنة، وهو شبيه بتعدد الأحداث النفسية. لكن، ومن جهة أخرى، يتميز المعنى (Sinn) عن المرجع (Bedeutung)، وهي ترجمة بيتر غيش Peter Geach الجيدة للكلمة الألمانية؛ فالمعنى هو ما تقوله عبارة لسانية والمرجع هو موضوع هذا القول.

هكذا، فإن تلميذ أفلاطون ومعلم الإسكندر، يحملان معنيين مختفين، لكنهما يشيران إلى نفس الكائن، وهو أرسطو. ويمكن أن يوجد المعنى دون أن يكون هناك مرجع، كما هو الأمر عندما نتحدث عن سرعة أكبر من سرعة الضوء، فالدلالة [أي التوفر على المعنى] والإشارة [إلى شيء ما] ليستا متوافقتين. فبينما يعتبر المعنى مثاليا، يطمح المرجع إلى ضبط الواقع. وفي حالة اسم العلم، يتعلق هذا المطلب بتطابق الاسم مع الشيء المتفرد الذي تمت تسميته، أما في حالة العبارة برمتها، فإن قيمة الحقيقة ذاتها هي التي تشكل موضوع المرجع. وتحصل المعرفة، بالمعنى القوي للكلمة، عندما يتم اعتبار الفكر وجعله مقترنا بحقيقته كقيمة، أي اعتبار مرجعيته التامة.

ما هي تأثيرات أطروحات فريج على نظرية قابلية التواصل؟

تقدم لنا نظريته القضوية نموذجا لإظهار مزدوج لدعوى الخطاب وبالتالي لتأسيس قابلية التواصل، وفق درجتين.

فحدث الخطاب يفقد مركزه أولا بفعل تعالي ما هو منطقي على ما هو سيكولوجي، وثانيا بفعل تعالي ما هو أنطولوجي على ما هو منطقي. هكذا، يوضع الخطاب بمعنى ما، خارج ذاته بفعل هذا التعالي المزدوج. وكما أكد فريج ذلك بوضوح، فنحن نحس بعدم الارتياح وعدم الرضى مع المعنى، ونفضل بالتالي، المرجع. ويعتبر هذا القصد الموجه للمعنى وهذا الدافع (Drang) إلى تقدم (Vordringen, to procede) المعنى باتجاه المرجع، بمثابة روح الخطاب.

4. «Sens et dénotation », 1892 (Sinn und Bedeutung), in Ecrits logiques et philosophiques, trad, C. Imbert, Paris, le seuil, 1971

وبالنسبة إلى فريج، لا يمكن أن تكون نظرية العلامة تامة إلا إذا ما تم إرجاع العلامة إلى المعنى الذي لا يعتبر شيئا ذهنيا، وتحقيق تقدم من المعنى إلى المرجع، عبر الخضوع لمسلمة واقع يتجاوز الخطاب، وقد ينبثق الخطاب عن هذه المجازفة.

قام هوسرل بصياغة نفس المطلب في مؤلفه الموسوم **بأبحاث منطقية**. ونشير بهذا الصدد إلى أن **المقدمات** أنجزت التحرر الأول، وهو تحرر المعنى من التمثل، عبر إقرار «الحقيقة في ذاتها» داخل المنطق.

فالأبحاث الحقيقية بحصر المعنى، تعيد ترتيب هذه «الحقائق في ذاتها» داخل المسار التام «للقصد» (Vermeinon)، إذ لا يوجد تعبير دال دون فعل يمنحه المعنى، وكما هو الأمر بالنسبة إلى فريج، فإن القصد باعتباره كذلك، هو قصد عين الذات والمماثل. بهذا الصدد أكدت الأطروحة الأخيرة وغير المنشورة للسيدة سوش Souche وبقوة، على المعنى المنطقي وليس السيكولوجي للقصدية الهوسرلية، في صيغتها الأساسية، ذلك أن عبارة كل وعي هو وعي بشيء ما، الواردة بالمبحث الخامس، ستصبح مبتذلة إذا ما تم فصلها عن أطروحة المبحث الأول التي تفيد بأن القصد الدال هو قصد المماثل. وبالفعل، فإن كل الصعوبات المرتبطة بالتعابير المتغيرة والظرفية، تنتج عن هذه المسلمة العقلانية التي تماثل بين الوعي بشيء ما وقصد الذات عينها [وسنعود إلى هذه النقطة لاحقا]. فالذات عينها هي القابلية للإيصال في المقام الأول؛ لأنها تظل كذلك بين وعيين وأيضا بين لحظتين من الوعي. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فكما هو الشأن بالنسبة إلى فريج، يمكن أن يظل قصد عين اللذات فارغا، كما يمكن أن يملأ بحدس شيء ما، سواء كان عبارة عن علاقة مقولية أو عن شيء ملموس. ونحن نجد في التمييز الهوسرلي بين القصد الفارغ والممتلئ، ذلك التمييز الذي وضعه فريج بين المعنى والمرجع، ولكن بمصطلحات أخرى. فالقصد بوصفه كذلك، هو قصد المماثل فقط. وهذا الموضوع المثالي، مثل المعنى عند فريج، ليس هو موضوع حديثنا، فالامتلاء وحده هو الذي يضمن مرجعية اللغة. وعندما يتلاءم الحدس مع المعنى، تتجاوز اللغة ذاتها في شيء آخر عير العلامة، قد يسمى موضوعا في حالة توفر المعنى على اسم أو حالة الشيء، عندما تكون العلامة جملة. ولن تطرح مشكلة عدم التلاؤم الإدراكي كما لن تحدث رجة داخل البناء الظاهراتي برمته، بفعل هذا الاكتشاف، ما لم توضع هذه الفكرة الحد حول الامتلاء الملائم كمسعى للخطاب، بوصفها مبدأ.

أستخلص درسين من هذين المثالين الشهيرين، وهما:

1) إن اللغة هي المجال الذي يتعالى فيه المنطقي على ما هو سيكولوجي.

2) إنها أيضا المجال الذي يتوارى فيه المنطقي بحضور مسلمة واقع، يشكل الاقتضاء المنطقي للخطاب.

وقد تأكدت هذه المسلمة الثانية حول الخطاب بوصفها مبررا لوجود المسلمة الأولى، بشكل مبسط في الأعمال الفلسفية الأولى لراسل؛ ففي دراسة حديثة خصصها لـ «التطور الأنطولوجي لدى راسل»، وصف كواين Quine[5]، الفلسفة الأول لهذا الأخير بكونها ألغت تمييز فريج بين المعنى والمرجع، وبالتالي تبنت تصورا مفاده أن ما يؤدي إلى المعنى يؤدي إلى المرجع بكل ما يتضمنه مدلول هذا الأخير من صفات أونطية [ذات صلة بالموجودات]. «فنحن نقرأ في مؤلف مبادئ الرياضيات بأن كل الكلمات لها معنى؛ أي أنها بكل بساطة عبارة عن رموز تحيل على أشياء غير ذاتها». وهنا برزت أنطولوجيا غنية تقر بأن كل كلمة ذات معنى تتوفر على شيء موجود كموضوع لها، وإلا اعتبرت مجرد مفهوم قائم فقط.

بهذا المقتضى أدرج راسل بسهولة داخل مملكة الأشياء، اللحظات والنقط، ففيما وراء الوجود المعترف به للأشياء فقط، هناك أيضا بقية الكيانات: «فالأعداد وآلهة هوميروس والعلاقات والأوهام والأمكنة ذات أربعة أبعاد، تتوفر جميعها على كينونة (Being)، لأنه لو لم تكن هناك كيانات من هذا النوع لما اقترحنا قضايا بشأنها. بالتالي، تعتبر الكينونة خاصية عامة لكل شيء، واستثناء شيء ما، يبين على أنه كائن». وتشبه هذه الانطولوجيا غير التمييزية، أنطولوجيا موانونغ Moinong التي تشمل كل الكائنات، بما فيها الأشياء المستحيلة الوجود. وتعتبر الفلسفة اللاحقة لراسل، من منظور تطورها الأنطولوجي، بمثابة مسعى للاختزال المطبق على هذه الكيانات الكثيرة. هكذا، ستظل الموضوعات الحقيقية للمنطق هي الضامنة لأنطولوجيا اللغة، بالرغم من كون نظرية التعريفات ألغت من دائرة أسماء الأعلام المنطقية، عبارات من قبيل «كذا هو كذا» [مثلا، ملك فرنسا أصلع].

بهذا المعنى، فإن الهدف الوحيد من وراء اختزال المفارقات المنبثقة من الأنطولوجيا الأولى للغة، هو حماية ما يمكن أن ندعوه بالانخراط الأنطولوجي في استعمال أسماء الأعلام، من الشك والريبة.

وسيبني راسل مواقف متغيرة باستمرار بخصوص معرفة طبيعة الكيانات الأخيرة، فقد اعتبرها مجرد «ألفاظ» منطقية في فترة الذرية المنطقية و«وقائع» مقابلة لقضايا صادقة في فترة ظهور عمل فتجنشتاين الموسوم برسالة منطقية فلسفية، و«معطيات حسية» في الفترة الإمبريقية إلخ...

لكنه ظل متشبثا بالمبدأ الذي يمكن أن ننعته بالواقعية المرجعية، والذي أعلن عنه عند بداية مساره الهائل، في الصيغة المشار إليها من قبل، حيث جاء فيها: «لو لم تكن هناك كيانات من هذا النوع، لما اقترحنا قضايا بشأنها». وترجع هذه المسلمة إلى الواقعية الكانطية التي تم تحويلها من الظاهرة إلى الخطاب، ومفادها أنه بدون وجود شيء ما، لن يظهر أي شيء. وبالفعل، لم يعد الأمر متعلقا بحماية الظواهر، بل بحماية الخطاب.

5. «Quine (w.v) « Russel's ontological developpement» Chroniques de la philosophie contemporaine, Klibansky R. (ed), Florence, 1969, t. III, pp. 117-128

وتشكل هذه القناعة الأنطولوجية، عنصرا مشتركا بين كل ممثلي الفلسفة الأنجلو ـ ساكسونية، ومن ضمنهم المناهضين لراسل أنفسهم. هكذا، فإن ستراوسون Strawson الذي حاول من خلال نظرية الاستعمال، حل مفارقة التعريفات، اعتبر بأنه لكي يكون الخطاب دالا، عليه الحفاظ على توازن وظيفتين، وهما: الوظيفة الحملية التي نمنح بمقتضاها الخصائص والصفات للشيء أو نصنفه داخل فئة معينة، ووظيفة المماثلة التفريدية التي نعين بواسطتها شيئا واحدا[6]. وهاتان الوظيفتان، اللتان تتميز إحداهما بالشمولية والأخرى بالتفريد ليستا متماثلتين على مستوى الانخراط الأنطولوجي. فالتساؤل حول ما إذا كانت الكليات موجودة وحول كيفية هذا الوجود، معناه مطالبة المحمول بالإجابة عن شيء هو من اختصاص الموضوع، ذلك أن قصد الذوات المتفردة هو الذي يضمن لوحده ادعاء وانخراطا أنطولوجيين. والاعتراف بعدم التماثل المذكور يقتضي من جهة إلغاء مشكلة زائفة ظلت قائمة منذ أفلاطون، وهي المتعلقة بنمط وجود الكليات؛ ويتطلب من جهة أخرى، تسجيل مشكلة حقيقية، وهي المتعلقة بالانخراط الأنطولوجي المرافق لوظيفة المماثلة التفريدية. من جانبها، ستعمل هذه المشكلة على إخراجنا من فلسفة اللغة ودفعنا بداخل ما دعاه ستراوسون بـ «الميتافيزيقا الوصفية»، من منطلق أن رهان هذه الأخيرة هو تحديد وضعية «التفرد الأساسي» [من أجسام وشخصيات]، الذي يدعم في الواقع وظيفة المماثلة التفريدية للخطاب. وإذا ما عملنا على الفصل بين التفرد الأساسي كتمييز شكلي والتفريدات المنطقية كجزء من الخطاب، فإن اللغة برمتها ستنهار.

قبل الانتقال إلى المرحلة الثانية ضمن نظرية الخطاب، أريد أن أجيب على بعض الاعتراضات. فالملاحظ أولا، أن مفهوم المعنى المماثل الذي يعتبر أول مرتكز يقوم عليه مفهومنا حول قابلية التواصل، يقتضي شروطا أحادية المعنى، لا تتحقق إلا بداخل اللغات المنظمة بشكل جيد، أي داخل الخطاب المنطقي ـ الرياضي، ما دام تعدد المعاني يسود في اللغة العادية؛ ألم أقم بنفسي بربط اللغة الرمزية بهذه الظاهرة المركزية للمعنى المتعدد الذي تخضع له النقاشات الهرمينوتيقية؟ سيكون من المشروع إذن الاعتراض على كون تصورنا الدلالي لا يغطي سوى حقل التعابير الأحادية المعنى.

وجوابي، هو أن أخذ تعدد المعاني بالاعتبار، يؤدي إلى تعقيد وليس إلى إلغاء تصورنا حول إضفاء الطابع البراني على الخطاب من منظور المعنى المماثل. فالاختلاف بين أحادية المعنى وتعدد المعاني لا يعني أن عبارة ذات معنى متعدد تظل ملتبسة على الدوام، بل يعني فقط أن التعبير الأحادي المعنى لا يتأثر بالتحول السياقي؛ لأن معناه يتحدد من حيث التعريف أو الموقع. بالمقابل، فإن التعبير المتعدد المعاني، لا يتأثر بالسياق فحسب بل يتحدد سياقيا أيضا. بالتالي، فليس التغير السياقي هو الذي يعتبر حاسما هنا، بل إن عملية التحديد السياقي التي تقلص تعدد المعاني هي التي تلعب هذا الدور الحاسم. هكذا، فإن لفظة Volume (حجم، كتاب...) ستأخذ معناها السياقي «كشكل ذي ثلاثة أبعاد» في خطاب يتعلق بالمكعب أو

---

6. P.P. Strawson, Individuals, Methuen, Londres, 1959

الدائرة، وسيأخذ معنى سياقيا مرادفا للفظة «مجلد»، في خطاب متعلق بالقراءة أو بتجليد الكتاب. من هنا، فإن التحديد السياقي يعقد مفهوم المعنى المماثل، لكنه لا يلغيه. فالهدف المثالي للخطاب هو تقليص تعددية المعاني الأساسية داخل كلمات اللغة العادية وقول شيء واحد فقط. والشيء المقصود بالنسبة إلى بنفنيست كما رأينا، هو الذي يجب البحث عنه على مستوى العبارة أو سلسلة من العبارات، ومعلوم أن هذه الإمكانية متضمنة في مفهوم الخطاب نفسه. فإذا كانت العبارة هي وحدة الخطاب، فإن النص هو مجاله، وهو ما ندعوه بنسيج العبارة. فهل يمكن الاعتراض على أن بإمكان النص أن يبنى بطرق متعددة رغم طوله؟ هذا صحيح، وهذه هي الفرضية التي ترتكز عليها الهرمينوتيقا. فأي تأويل يعبر عن معنى معين وإذا لم يتمكن تأويل ما، من قول معنى فإنه لن يناقش ولن ينتقد ولن يتم إثباته أو رفضه. بالتالي، سيكون تعدد معاني الكلمة إما مقلصا من طرف النص، أو سيكون تعدد معاني النص موزعا بين تأويلات عديدة، يهدف كل واحد منها إلى إعطاء معنى أحادي. سنواجه باعتراض آخر، وهو أن نظريتنا في الخطاب تجهل الاختلاف بين الخطاب الشفاهي والمكتوب. وهذا صحيح أيضا؛ لكنني أعتقد بأن النقاشات حول الكلام والكتابة تشكو من غياب نظرية في الخطاب تشملهما معا؛ ذلك أن الاختلاف بينهما يفهم كإنجاز مختلف للخطاب وليس للغة. وقد تطرقت مؤخرا لهذا الاختلاف، لذلك سأقتصر على تقديم للخلاصات التي توصلت إليها[7]. ويبدو لي أن ما يحصل في الكتابة هو التجلي التام بما يحصل افتراضيا في الكلام الحي؛ أي انفصال المعنى عن الحدث. صحيح أن الكتابة تظل راسخة، على عكس الكلام، وكما قال أفلاطون في محاورة فيدروس Phèdre، فإن الكتابة «كشيء خارجي» تعمل عبر «بصماتها الخارجية» على «تقديم العون» إلى «ضعف الخطاب». لكن، إذا لم يعمل هذا الترسيخ على استقبال وتمديد البرانية القصدية للقول داخل ما هو مقول وللحدث داخل المعنى، ألن تمارس الكتابة العنف على الخطاب بدل إنقاذه؟

لهذا السبب، تساهم الجوانب الدالة للكتابة في إنجاز الخطاب بدل إفساده أو إلغائه؛ فالدلالة - كمعنى ومرجع - تنفصل عن القصدية الذاتية للمتكلم، وهي تنفصل أيضا عن الجوانب الظرفية لوضعية الخطاب وعما دعوته في المقالة المذكورة بالخصائص البارزة للمرجع. وأخيرا، فإن الخطاب المكتوب يتجاوز حدود الوضعية الحوارية ويتوجه إلى كل قارئ. وفي جميع الأحوال، فإن الكتابة تحرر الخطاب من لحظة الحدث العابرة وانفصال القصد الشفاهي عن القصد الذهني للمتكلم والانفتاح على عالم أوسع من وضعية الحوار وبلوغ فئات لا محدودة من المتلقين. والملاحظ، أن كل هذه الجوانب تعبر عن إنجاز ما دعوته منذ البداية بمجاوزة Aufhebung الحدث داخل المعنى. وبشكل مفارق، سيكون الترسيخ أي عملية تجميع السمات المادية، هو الضامن لما دعاه غادمير بروحية الخطاب المتحرر من جسد المتكلم.

---

7. «Qu'est ce qu'un texte? Festchrift, en l'honneur de H.G. Gadamer: Hermeneutik und Dialektik, J.C.B, Tubi - ger, 1970, p.181-200

لهذا، فإن نظريتي في الخطاب لا تجهل الاختلاف بين الخطاب الشفاهي والخطاب المكتوب، بل هي تبرر بالأخرى الانتقال من هذا إلى ذاك وإرجاعه إلى تشكل عابر لحدث المعنى.

هناك في الأخير اعتراض مفاده أن نظرية المرجع التي أدرجنا ضمنها نظرية المعنى، لا تأخذ بعين الاعتبار سوى الخطابات التي تريد أن تكون صائبة، أي متحققة تجريبيا. فمن فريج إلى راسل وستراوسون، لم نتعرف إلا على ملفوظات وصفية للواقع التجريبي. والسؤال الموجه إلي هو، كيف تتعامل مع الخيال الموجود بالخطاب وبشكل أعم مع الأدب الذي تخلى عن وصف أي شيء، لكنه خلق عالما من النصوص، دونما اهتمام بما دعاه كل من اللغة الطبيعية والعلم، المتفقين بخصوص هذه النقطة بالعالم أو العالم الطبيعي؟

سيتضمن جوابي مسألتين. أولا، يظل الخطاب حتى ولو كان متخيلا، موضوعا لشيء أو لكائن، نتعرف عليه كموجود ولكن بشكل محايد. والحال أن الأنماط المحايدة تفترض وجود أنماط موضعية مع كل تعديلاتها. وهذه العلاقة بين الخيال والتحييد انطلاقا مما دعاه هوسرل بالاعتقاد السابق، يؤكد على ترسخ الخطاب في الكينونة ولا يلغيه. ويجب علينا القول بالخصوص، إن الخطاب المتخيل والأدب برمته يتوفران على مقتضيات أنطولوجية بمعنى غير تجريبي، يشرطه الخيال نفسه. من جهتي، سأقول إن معنى الأدب ينحاز إلى جانب العالم الذي ينبثق من كل نص. وما ينبغي فهمه داخل النص هو مرجعه غير البارز وليس الوضعية المرئية لكاتبه، أي قضايا العالم المفتوحة من طرف النص، أو إن شئتم، الأنماط الممكنة للوجود في العالم، التي يفتحها النص ويكتشفها. والحال، أن التواصل يقوم على هذه المرجعيات غير المرئية، فما هو قابل للتواصل داخل النص، ليس قصد المؤلف الذي يفترض وجوده المزعوم وراء النص المذكور، بل هو مجموع المرجعيات غير البارزة، المنقذفة أمام هذا الأخير. وهذا بالضبط - وفي المقام الأول - هو ما يمكن للآخر أن يفهمه، وأعني بذلك ما يوجد أمام النص وليس وراءه، أي العالم المعبر عنه والمحمول من طرف اللغة، بفضل المعنى والمرجع.

تلك إذن هي الملامح الرئيسة لنظرية قابلية التواصل التي أضيفت إليها الاعتراضات المذكورة والإجابات عنها، والتي تأسست على حركة انفتاح للخطاب باتجاه المعنى والمرجع وباتجاه الصفة المثالية والواقعية.

IV - فعل الخطاب وقابليته للتواصل

يجب علينا الآن وضع الطبقات الأخرى لدلالة الخطاب ولقابلية التواصل، بناء على نظرية الملفوظات هاته وعلى معناها ومرجعها. فالملفوظ كما فهمناه إلى حد الآن، يتحدد بالوظيفتين اللتين أقرهما ستراوسون، وهما: الوظيفة الحملية ووظيفة المماثلة؛ غير أن هاتين الوظيفيتين لا تبرزان معا تنوع أشكال الخطابات

مثل: الإقرار والأمر والتمني والوعد إلخ.. فالنظرية السابقة لا تأخذ هذا التنوع بعين الاعتبار، لكنها تمنحه أساس الارتكاز في نفس الوقت.

وبالفعل، فإن بإمكان نفس المضمون القضوي الذي يقوم بنفس العملية الحملية وبنفس المماثلة أن يكون مشتركا ضمن الإقرار والأمر والتمني والوعد. وتكفي إعادة صياغة هذه التعبيرات بطريقة تسمح بتمرير هذا المضمون المشترك داخل عبارة تحدث صلة تبعية تبدأ «بأن «مع وضع أفعال تشير إلى أفعال مختلفة [آمر بأن، أتمنى أن، أعد بأن....] لكي يبرز التمايز بينها، كما يبرز في نفس الوقت تشاركها لنواة قضوية. نحن في حاجة إذن، إلى نظرية أكثر شمولا من نظرية الملفوظات، كي نتمكن من إظهار هذه الهندسة. وهذا المطلب هو الذي تستجيب له نظرية أفعال الخطاب [وهي الترجمة التي نفضلها]، التي بلورها أوستين فيا محاضراته الأخيرة المعنونة ب **كيف نفعل الأشياء بالكلمات؟** وتعوض هذه النظرية، تمييزا أوليا بسيطا جدا، ستشمله في آخر المطاف، وهو التمييز الشهير بين الملفوظات الإنجازية والملفوظات التقريرية. فالأولى، تتكون كما هو معلوم من ملفوظات على شكل «تزوجت فلانة» و«أسمى هذه السفينة جان دارك» و«أترك ساعتي لأخي». والملاحظ أن هذه الملفوظات ليست هي الوحيدة التي تفعل شيئا ما عبر القول، فالملفوظات التقريرية تقوم أيضا بفعل شيء ما، ما دامت تدفع المتكلم إلى إبراز واقع ما تؤكده. ويكفي لفهم ذلك أن نتأمل في التناقض المرتبط بالتأكيد التالي: إن القط فوق الزربية وأنا لا أصدق ذلك. فالتناقض لا يوجد على مستوى المضمون القضوي، بل بين الاعتقاد المتضمن في فعل التأكيد ونفيه الصريح. يجب إذن أن نفصل، داخل ما هو إنجازي وبالمماثلة داخل ما هو تقريري، بين المستوى التكلمي [وهو ما نقوله في كل حالة] والمستوى الإنجازي [ما نفعله بقوله، ومن هنا انبثق فعل التعبير]. سأترك جانبا العامل الثالث الذي دعاه أوستين بالفعل التكليمي [وهو ما نفعله عبر قوله، نخيف، نقنع إلخ...] فهذه التأثيرات الخارجية للغة تتميز عن الفعل المحايث لقول المشكل لما دعاه أوستين بـ «قوة» العبارة. فما أقوله، أعبر عنه بقوة أمر وليس نتيجة التماس، وذلك كيفما كانت التأثيرات الناجمة عن لغتي بوصفها مثيرات بالفعل. هكذا، فإن القضية التي يدرسها المنطقي تصبح بالنسبة لنظرية أفعال الخطاب، فعلا جزئيا، وهو فعل تكلمي أو فعل قضوي. ويشير إدراج كلمة فعل داخل كل المستويات أو داخل المجموع المدمج لها، إلى تخلينا عن النظرية المنطقية. ففعل الخطاب الشامل وتراتبيات أفعاله الجزئية تصبح موضوع مجال آخر غير المنطق - الذي يجهل هذه الأفعال - وغير السيكولوجيا، لا بمعنى سيكولوجيا الاستبطان ولا بمعنى سيكولوجيا السلوك، وهذا المجال هو ما يدعوه التقليد الأنجلوفوني [فلسفة الذهن]، وسأقترح لاحقا ترجمة لهذه الصيغة، لا يمكنني تبريرها الآن. فما يميز منظور فلسفة الذهن عن السيكولوجيا، هو أن نظرية أفعال الخطاب تستمد من فحص اللغة ذاتها، ونحن نضع جداول، وخرائط لأفعال الخطاب المذكورة عبر إنجاز لوائح للأفعال، نأخذ فيها بعين الاعتبار الجانب الإنجازي لهذه الأخيرة. بذلك وضع أوستين مؤقتا خمس فئات من الملفوظات الإنجازية، وهي: التقريرية والدعوية والتعهدية والسلوكية والتوضيحية.

ورب متسائل عما يبرر هذه التمييزات، والجواب هو أن كل فئة تشكل نوعا من لعب اللغة الذي يتوفر على قواعده الداخلية. وهذه القواعد هي التي بينها جون سورل Jonh Searle في مؤلفه الموسوم **بأفعال الكلام** Speech Acts[8]، وهو عمل نسقي أكثر من عمل أوستين؛ لأنه ميز بوضوح أكبر بين القواعد التنظيمية فقط والتي غالبا ما تكون عبارة عن أعراف اجتماعية خارجة عن اللغة، والقواعد المؤسسة التي لا يمكن بدونها أن يوجد الوعد والأمر إلخ... وتتمثل مهمة فلسفة الذهن المطبقة على أفعال الخطاب في إبراز القواعد المؤسسة للعب اللغة.

أصبحنا الآن، على استعداد للإجابة على السؤال التالي: هل يتعين علينا أن نمدد أطروحتنا حول قابلية التواصل بإخراج معناه، لتشمل أفعال الخطاب كأفعال وكتراتب لها؟

إننا قد نتردد في الإجابة عن ذلك بالإيجاب. ألم نقل إن ما هو قابل للتواصل لا يتحدد في حدث الكلام باعتباره كذلك، بل في معنى الخطاب؟ أليس الحديث عن إيصال الفعل هو رجوع إلى التمييز بين الحدث والمعنى؟ ومع ذلك، علينا أن نحسم في ترددنا، إذ يجب أن تشمل خاصية الإخراج القصدي للنواة المنطقية للمعنى أيضا، كل الجوانب الأخرى التي تتعرف من خلالها قوة الخطاب، على نفسها. فإذا كان الفعل التكلمي، يتجلى عبر علامات الإسناد والمماثلة التفريدية، فإن الفعل الإنجازي يتجلى أيضا من خلال علامات نحوية أخرى، مثل براديغمات أنماط الأفعال [صيغ الدلالة والأمر والنصب إلخ...] وكل الإجراءات التعبيرية الأخرى للقوة الإنجازية. وهذه العلامات النحوية - والمعجمية كذلك - تسمح بمماثلة وإعادة مماثلة القوة الخاصة بالفعل الإنجازي أثناء عملية تبادل الخطاب، وهو ما تشهد عليه الكتابة التي تعمل كما رأينا، على تثبيت الجوانب المموضعة من قبل داخل الخطاب الشفاهي. أكيد أن اللغة الشفاهية تتوفر على علامات خاصة، لا تبرز في الكتابة مثل الحركات الإيمائية والإشارية، وتلك الجوانب غير المتمفصلة في الخطاب، والتي ندعوها بالنطقية.

بهذا المعنى، فإن القوة الإنجازية غير مسجلة في النحو والمعجم بنفس قوة تسجيل الفعل القضوي. ومع ذلك، فإن بإمكان نص مكتوب أن يتضمن علامات القوة الإنجازية للجملة، حيث يمكن تأويلها دون اعتماد على الحضور السيكولوجي والجسدي للمتكلم. فالانتقال عبر الكتابة، هو دليل حاسم على موضعة القوة فضلا عن المعنى.

لكن في حالة الكتابة، يعتبر التأويل وحده علاجا لضعف الخطاب الذي يعجز مؤلفه عن تفاديه. وقد نتفق على أن الفعل التكليمي هو الأقل تهيؤا للتسجيل داخل البراديغمات النحوية وبأنه يفضل اللغة المنطوقة. وهذا الفعل، هو الأضعف في الخطاب ولا يقترن تأثيره بالتواصل في معناه الحصري، أي بفهم القصد كما

8. John R. Searle, Speech Acts, Cambridge University Press, 1969

سنوضحه في الفقرة الموالية. فالخطاب يشتغل هنا كمثير، ويعمل دونما حاجة إلى وساطة تعرف الغير على قصدي. ويمكن القول، إن التثبيت عن طريق الكتابة ينجز عبر تصفية الفعل التكليمي، ما سميته من قبل بإضفاء الروحانية على الخطاب بواسطة الكتابة. هكذا، ستخضع الوظيفة القضوية والإنجازية والتكلمية على التوالي للإخراج القصدي الذي يجعل الخطاب قابلا للتواصل. ويتعين علينا أن نمنح للفظة «دلالة» معنى موسعا، كي يشمل كل جوانب ومستويات فعل الخطاب الذي تتواصل فيما بينها، عبر خضوعها للموضعة.

V - قابلية إيصال القصد المقترن بعملية التفكير

تم تقديم المستوى الثالث لنظرية الخطاب بشكل مختصر، كنظام للمقاصد. وهنا يبدو التحليل متسما أكثر بالمجازفة وبعدم اليقين. ذلك أن الأمر يتعلق بمعرفة الجزء الذاتي للمتكلم، الذي يتم إيصاله داخل الخطاب؛ ومن الممكن تبرير هذا التردد. فالمستوى الأول لم يتحقق إلا بفضل إبعاد الجوانب السيكولوجية والذهنية للتمثل. وإذن، ألن نجازف هنا بإعادة ما أبعدناه، عن طريق التهريب. والحال أن صراعنا - المشروع - ضد النزعتين السيكولوجية والذهنية، جعلنا غافلين عن بعد ضمن الخطاب، لا أعتبره سيكولوجيا، بل فكريا. فعملية التفكير كما سنرى، لا تنتمي إلى نظام التمثلات، بل على المقاصد المدرجة داخل سيمانتيقا أفعال الخطاب. وترجع الكلمة إلى العهود القديمة، حيث ميز كل من أناكساغوراس Anaxagore وأرسطو Aristote وأفلوطين Plotin بين نظام العقل Nous ونظام النفس Psyche، أما بالنسبة إلى هوسرل، فربما لم يلاحظ بما فيه كفاية بأن استخدامه للفظتي عقل (نويز noèse) ومعقول (نويم Noème) يتضمن إحالة شاملة على نظام عقلي noétique متميز عن النظام السيكولوجي، وحينما أجلت قبل قليل ترجمة الكلمة الإنجليزية Mind (ذهن)، فإنني كنت أتصور تقاربا بينها وبين ما هو عقلي، وهو ما سأفصل فيه القول.

هذا بالنسبة إلى الكلمة، فلنتأمل الآن في الشيء. انطلاقا من المستوى الذي بلغته نظرية أفعال الخطاب، يمكننا بكل تأكيد، تحديد فئات الأفعال المذكورة من قبل، وهي التقريرية والدعوية إلخ... بواسطة قواعد دلالية تنظم استعمال أفعال مقابلة لها، أي وباختصار، معالجتها كألعاب خالصة للغة، وهو ما قمنا به إجمالا في المستوى السابق. لكن هذه القواعد الدلالية لا يمكنها أن تعلن دون تدخل عنصر قصدي. فمتى يحصل هذا التدخل؟ يحصل في اللحظة التي ننتقل فيها مما تفعله اللغة إلى ما يفعله المتكلم. لنأخذ الوعد كمثال: فإذا ما عالجته كلعب لغوي منتظم وفق بعض القواعد، سيكون بإمكاني القول إن «الشرط الأساسي» لهذا اللعب يتمثل في كون الوعد يقتضي (Countsas)[9] من المتعاقد الالتزام بإنجاز الفعل المعلن. ويقترن هذا الاقتضاء بالقاعدة ذاتها التي تميز بين القوة الإنجازية للوعد وقوة كل فعل من أفعال الخطاب، ونحن ننتقل إلى اللغة القصدية بمجرد إجراء هذا التحول من اللعب إلى اللاعب. ومن الممكن صياغة ذلك بطريقة أخرى، وهي

9. John R. Searle, op. cit, pp. 36, 48, 52

أن الوعد يقتضي (Countsas) أو أن من يعد يقصد ذلك Intends that. بعبارة أخرى، إن المتكلم يريد أن يقول من خلال وعده، بأن إعلانه يخضعه لهذا الالتزام. بذلك، يكون القصد هو ما يقتضي القاعدة الدلالية، عند تحويل فعل الملفوظ إلى فعل المتكلم. هل يعتبر هذا التحويل غير مشروع؟ كلا، بل على العكس، يعتبر مؤسسا بشكل جيد، وهو ناتج عن خاصية العبارة التي دعاها إميل بنفنيست بالخاصية المرجعية الذاتية لدعوى الخطاب. وبالفعل، فإن ما يميز هذا الأخير عن وحدات اللغة هو أنه يشير إلى متكلمه الخاص، وهو يقوم بذلك بفضل مؤشرات الذاتية التي يميزها النحو عن أسماء الموضوعات (سواء كانت أشياء أو أفعالا)، حيث يخصصها للتعبير عن الأفعال التأملية التي تعني فيها الذات نفسها عندما تقول شيئا حول شيء معين. بإمكاننا إذن التأكيد على أن نفس خاصية المرجعية الذاتية للخطاب، تسمح ببلوغ قصد المتكلم وقوة الخطاب، في مجال قابلية التواصل، الذي فتحه المعنى والمرجع. بهذه الطريقة، يتواصل المتكلم مع ذاته - أو يوصل شيئا من ذاته - عبر تبليغ معنى ومرجع وقوة خطابه. لكن، ما الذي نعنيه بالقصد؟ تبدو دلالة الكلمة نفسها مفيدة في هذا الإطار. وقد سبق لنا استعمالها في مرحلة أولى، حيث كان يلي الفعل شرط تابع، فعندما قدم المتكلم وعدا، قصد بأنه يتموقع في كذا. ويعتبر هذا القصد intends that وجها ذاتيا آخر لفعل يقتضي (Countsas) المعبر عن التضمن الموضوعي للعب اللغة المسمى بالوعد. ويؤدي هذا الاستعمال الأول لكلمة قصد بوصفها مرتبطة ذاتيا بالقاعدة الدلالية، إلى استعمال ثان وثالث يوسعان مجال هذا المفهوم باتجاه عوامل، تم اعتبارها بشكل غير دقيق سيكولوجية.

ومن بين شروط الوعد، نجد بندا دعاه جون سورل «شرط الصدق» الذي يتوفر على مرادف له في أفعال الخطاب الأخرى، ويعلن عن شرط الصدق كما يلي: (س) يقصد كذا فعلا intends to do that. وهذا الانتقال من يقصد أن إلى يقصد كذا، يسمح لنا بالتقدم أكثر في الطريق الرابط بين سيمانتيقا أفعال الخطاب ومعقولية المقاصد. وبالفعل، فإن هذا الاستعمال الثاني للفظة قصد هو الذي مكن ألفاظا معبرة عما دعاه بيتر غيش Peter Geach[10] بـ «العمليات الذهنية»، من التوافق مع تحليل الخطاب. هكذا، فمن «يقصد أن» إلى «يقصد كذا»، انتقلنا من المقتضى المنطقي للعب إلى ترتيب ذهني، أو إن شئتم، من القصد الشفاهي إلى القصد الذهني، وقد تموقع «الفعل الذهني» داخل كل فعل من الأفعال الإنجازية. ويبرز فحص جدول هذه الأفعال، الموضوع من طرف جون سورل[11]، كيف يعلن هذا الفعل الذهني عن نفسه على التوالي، داخل فعل الرغبة: (wanting) أو داخل فعل الاعتقاد (belief).

فالطلب هو الرغبة في أن يقوم الغير بشيء ما، والتأكيد هو الاعتقاد بأن (ب) قام بكذا، والمساءلة هي الرغبة في المعلومة، والشكر هو الإحساس بالاعتراف تجاه شخص قام بشيء ما، وإبداء الرأي هو الاعتقاد

10. Peter Geach, Mental Acts, Londres, Routledge and kegan Paul, 1957

11. Op, cit. p.66

بأن الغير سيستفيد من رأيك. بالتالي، فإن نظام الاعتقاد والرغبة هو الذي يمفصل مختلف دلالات «يقصد كذا». ويضعنا هذا التحليل أمام الترابط الحاصل بين ما هو دلالي وما هو سيكولوجي، إذ يعبر هذا الترابط الحاصل في نفس الآن عن ترسيخ الأول في الثاني وأيضا عن احتوائه له. وهذا الاحتواء هو الذي يميز العملية العقلية. فمن خلال شرطها يمكن إعادة إدراج ما هو ذهني داخل تحليل لساني خالص، كما أن الذات تتواصل في خطابها، باعتبارها عملية عقلية. ومع ذلك، فإننا لم نستنفذ مفهوم القصد من خلال الاستعمالين المذكورين وهما: «يقصد أن» و«يقصد كذا»، فهناك أيضا معنى ثالث ذو أهمية كبرى. وبيان ذلك، أنني لا يمكن أن أعد بشيء ما لم يكن لدي قصد بخلق الاعتراف لدى الآخر بأن إعلاني يحمل معنى إلزاميا بما قلته. وهذا معنى جديد لقصد كذا، وهو أنني أقصد بأن يعرف قصدي باعتباره كذلك. ونحن نجد هنا بعدا للدلالة التي بلورها بول غرايسPaul Grice في سلسلة هامة من المقالات[12]. ففي أول مقالة، اقترح الكاتب وضع تقابل بين «الدلالة الطبيعية» [مثل السحاب يعني المطر والبقع على الجلد تعني مرض الحميراء] و«الدلالة غير الطبيعية» [مثل من خلال (س)، تعني (أ) بأن...]. في هذه الحالة، كما في الاستعمالات السابقة على لفظة قصد، تدل إرادة القول على ما يفعل المتكلم لا على ما تفعله العبارة. لكن الجديد بالنسبة إلى الحالة السابقة هو أن الدلالة تحدد هنا بالتأثير الممارس على المخاطب عبر الاعتراف بالقصد. هكذا، فإن عبارة: (أ) تدل على شيء من خلال (س)، مرادفة لعبارة: (أ) يقصد أن يؤثر الإعلان عن (س) على المستمع بواسطة الاعتراف بهذا القصد. فهناك ترادف جديد بين الدلالة والقصد، يرتكز على الاعتراف بهذا الأخير. وهذا الأخير ليس عاملا إضافيا، بل مكونا للدلالة التي تعتبر بمثابة فعل المتكلم وليس فقط فعلا لخطابه، بل يمكنني القول على الفور، بأن هذا المعنى الثالث للفظة قصد يقدم لنا معيارا جيدا لتمييز الفعل الإنجازي عن الفعل التكليمي؛ فما نفعله بقولنا لشيء ما، يختلف عما نفعله انطلاقا من قولنا له، لأن الفعل الإنجازي يقتضي عملية المعرفة من جديد، بينما يرتبط الفعل التكليمي فقط بخطاطة المثير / الاستجابة الواردة بعلم النفس السلوكي. ومن خلال هذه الملاحظة، تزداد الروابط مكانة بين نظرية المقاصد ونظرية أفعال الخطاب.

يبرز هذا التنسيق بوضوح التقارب الحاصل بين الفلسفة التحليلية والظاهراتية، وهو التقارب الذي لمسناه في المستوى السابق ضمن بحثنا. ويعتبر التقارب المذكور مفيدا بالنسبة إلى الطرفين؛ فمن جهة يمكن للظاهراتية تبرير الجانب غير المؤسس أو المؤسس بشكل ناقص، ضمن الفلسفة التحليلية، عبر الانتقال من الدلالة الموضوعية إلى الدلالة الذاتية [وهو ما عبر عنه غرايس بالانتقال من utterer'smeaning إلى utterance'smeaning]. وقد طرح هذا الانتقال على الدوام مشكلة داخل فلسفة اللغة الإنجليزية، حيث تمثلت مهمته في ربط فلسفة الروح بالمنطق أو حسب مصطلحات هذه المدرسة الفكرية في ربط القضية «القصدية» بالقضية «الدلالية». واقترح راسل في هذا الإطار، إضافة فاعلين نوعيين لجعل «الاعتقاد بأن

12. «Meaning», Philosophical Review, juillet 1957, pp. 377-388, «Utterer's meaning and intention», ibid, sept. 1968, «Utterer's Meaning, Sentence-meaning and word-meaning», Fondations of language, Aout 1968

(ب)»، مشتقا من (ب)، كما حاول بيتر غيش في كتيب رائع عنوانه **أفعال الذهن Mental Acts**، وانطلاقا من آراء راسل وفتجنشتاين، إعادة بناء الأفعال الذهنية ك «استشهادات» مدعمة بخطاب داخلي على صيغة: «قال فرعون، في قرارة نفسه...». هكذا قام بول غرايس، في نفس الاتجاه الفكري، كما رأينا، بالتنسيق بين دلالة المتكلم ودلالة التعبير. وقد اختتم مقالته الموسومة ب **دلالة المتكلم، دلالة العبارة ودلالة الكلمة**، بفكرة عامة حول الحق في إدراج مفاهيم «قصدية» من قبيل intending (قصد)، believing (اعتقاد)، داخل تحليل ملتزم بالتأشير الرمزي وبإجراءات التكميم. وطالب فضلا عن ذلك، بحرية اللجوء، عند الاقتضاء، إلى المفاهيم القصدية: «لأننا إذا رفضنا هذه الحرية، فإننا نجازف بعدم تقدير غنى وتعقد الحقل المفهومي الممنوح للبحث» (ص.242). وعلى ما يبدو، فإن هذا الترابط بين الدلالة والقصدية هو الذي تأسس داخل النظرية العامة لعلاقة القصد بالمعنى. بالتالي، أرى بأن العلاقة بين الفلسفة التحليلية والظاهراتية، يمكن أن تكون موضوعا للتفكير ضمن هذه الأخيرة، وفق نموذج العلاقة بين المنطق الصوري والمنطق المتعالي. وبهذا المقتضى تمثل الظاهراتية مستوى التأسيس ويمثل التحليل مستوى الإنجاز. والملاحظ، أن الترابط بين الطرفين المذكورين يظل غنيا في الاتجاه المعاكس. فكلما كان التحليل ممثلا لمستوى الانجاز كانت الفائدة أكبر بالنسبة إلى الظاهراتية. وهي فائدة مزدوجة، أولا لأن مفاهيم الفلسفة التحليلية، ستكون متمفصلة بشكل أفضل، وثانيا لأن الالتباسات الحاصلة بين السيكولوجيا والظاهراتية، سيتم تفاديها.

لقد أكد التحليل السابق لمفهوم القصد، وهو مفهوم رئيسي ضمن الظاهراتية، وبشكل واضح، على أن المفاهيم تتمفصل بشكل أفضل في كتابات الفلسفة التحليلية. وبالفعل، فإن استعمالها في نظرية الخطاب هو الذي سمح لنا بإقرار تتابع مختلف دلالتها. والحال، أن تسلسل الأشكال الثلاثة للقصد، يعتبر مهما جدا بالنسبة لمسألة قابلية التواصل، إذا انتقلنا من المعنى الذي يكون فيه القصد أقرب إلى الاقتضاء [من يعد، يعنى - يقتضي - بأنه ملزم بالقيام بالفعل)، إلى القصد كرغبة أو اعتقاد، وهو قصد عقلي بالأساس. وهنا سيحدث الانتقال من القصد كترقب لاعتراف الغير إلى قصد المتكلم. ويستحق هذا الأخير تسميته بالقصد التواصلي؛ ذلك أن مفهومه يشكل أكثر الحدود تقدما ضمن تحليلنا للخطاب كأساس لقابلية التواصل. فهو يشير إلى سهم الخطاب الذي لا يوجه صوب المعنى أو المرجع، أي صوب ما نقوله أو ما نتحدث عنه، بل صوب ذلك الذي نخاطبه؛ فهو إذن قصد التوجه أو الإرسال، وهو المتضمن في التعريف الأولي المقدم في هذا العرض، والذي يفيد بأن المرسل يبعث رسالة إلى المتلقي. فكل ألفاظ هذا التعريف تلمح إلى قصد قابلية التواصل. وهذه هي الفائدة الأولى التي جنتها ظاهراتية القصد من التحليل، والتي تمثلت في تمفصل وتراتب مفاهيمها بحسب دورها داخل الخطاب ذاته.

هكذا، يتبين بأن التحليل يجيب بواسطة عدة مفاهيم قصدية، على الظاهراتية التي تمنح بمعنى ما، الخاصية المتعالية لهذه المفاهيم. وهذا التعالي المميز لكل أشكال القصد هو الذي بيناه في بداية عرضنا،

عندما تحدثنا عن التخريج القصدي لحدث الكلام في الخطاب. ولا تخلو الفائدة الثانية من أهمية، فبفضل التحليل تمكنت الظاهراتية من التحرر من كل العوامل التي تدمجها بالسيكولوجيا. وبالفعل، فإن ما قمنا بمعالجته هو الظاهراتية اللسانية المتميزة تماما عن الظاهراتية السيكولوجية. ولأن الظاهراتية قطعت مع السيكولوجيا، فإنها أصبحت قادرة على تحديد الوضع الحقيقي للأفعال الذهنية ضمن اشتغال الخطاب؛ أي وضعها العقلي. وكما قلنا من قبل، فإن العقلي يتمثل في النفسي (أو الذهني) المشمول من طرف علم الدلالة، لذلك كان هذا الأخير هو الخيط الناظم في تحليل ما هو عقلي.

يسمح التعرف على ما هو عقلي في ارتباطه بالخطاب، بتقديم خلاصات هذا العرض. وهناك سؤالان بارزان في أفق هذا البحث، وهما: ما الذي يمر عبر التواصل، خلال حياة الذات؟ وما الذي يتعذر إيصاله بشكل أساسي؟

يلتقي السؤالان والجوابان مثلما يلتقي ما يقال وخلفية ما لا يقال التي ينبني عليها. وبالفعل، فإن ما يتم إيصاله أساسا بواسطة الخطاب، هو المعقول؛ أي ذلك الجزء القصدي من الحياة، القابل للتمفصل داخل علامة رمزية، والذي يقال بمختلف المعاني وفق التلميحات المرجعية الذاتية للخطاب.

في نفس الآن، يمكننا القول على العكس من ذلك، بأن ما يتعذر إيصاله هو النفس، باعتبارها كذلك، أي ذلك الجزء غير القصدي من الحياة وطريقة التتابع الذاتي للمعيش وتلك السلسلة من الأحداث المرتبطة والممتدة زمنيا وانتماء الأحداث لنفس السلسلة والدائرة والسياج. وباختصار، فإن ما هو نفسي يمثل عزلة الحياة التي أنقذتها معجزة الخطاب.

MominounWithoutBorders
Mominoun
@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
www.mominoun.com للدراسات والأبحاث

الرباط – أكدال. المملكة المغربية
ص ب : 10569
الهاتف : +212 537 77 99 54
الفاكس : +212 537 77 88 27
info@mominoun.com
www.mominoun.com